

Distr.: General
4 March 2019
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية

الدورة الثامنة والعشرون

فيينا، ٢٠-٢٤ أيار/مايو ٢٠١٩

البند ٨ من جدول الأعمال المؤقت*

اتجاهات الجريمة على الصعيد العالمي والمسائل
وتدابير التصدي المستجدة في مجال منع الجريمة
والعدالة الجنائية

اتجاهات الجريمة على الصعيد العالمي والمسائل وتدابير التصدي المستجدة في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية

مذكّرة من الأمانة

ملخص

تقدّم هذه الوثيقة، التي أعدت وفقاً للممارسة التي أرساها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ١٨/١٩٩٠، أحدث المعلومات المتاحة عن اتجاهات الجريمة على الصعيد العالمي وحالة العدالة الجنائية. ويستعرض هذا التقرير الاتجاهات في مجال الجريمة والعدالة الجنائية. وهو يعرض الفروق الجنسانية في اتجاهات الجريمة وأماطها، مع التركيز بصفة خاصة على الرجال ودورهم في جرائم القتل والاتجار بالأشخاص. ويُنظر في الجوانب الجنسانية في سياق الاتجاهات الإقليمية والعالمية. وفي حين أنّ غالبية ضحايا جرائم القتل لا يزالون من الرجال، فإنّ النساء يُقتلن في معظم الأحيان على يد شريك حميم حالي أو سابق. كما يشكل الرجال غالبية واضحة من المجرمين، بغض النظر عن نوع القتل. ويختلف الأمر فيما يتعلق بالاتجار بالأشخاص إذ إنّ معظم ضحايا الاتجار هم من النساء. وتشكل النساء والفتيات غالبية ضحايا الاتجار لأغراض الاستغلال الجنسي. ويشكل الرجال والفتيان غالبية ضحايا الاتجار لأغراض العمل القسري.

ويمكن ملاحظة الفروق بين الجنسين أيضاً في نظم العدالة الجنائية. ويتناول هذا التقرير نسب الرجال والنساء بين نزلاء السجون وعلى نطاق أفراد الشرطة. ويشكل الرجال الأغلبية الواضحة من نزلاء السجون في جميع أنحاء العالم، كما أنّ معظم أفراد الشرطة في جميع أنحاء العالم هم من الرجال. وثمة حاجة لأن تركز جهود منع الجريمة على تفوق الرجال العددي في أوساط المجرمين.

* E/CN.15/2019/1



أولاً - مقدمة

١ - كثيراً ما يُفترض أن الخطاب الدولي بشأن المسائل الجنسانية يُعنى في المقام الأول بجوانب الضرر النسبية التي تعاني منها المرأة في كثير من المجالات الاجتماعية مقارنةً بالرجل. ولهذا القلق ما يبرره في كثير من الحالات كتصحيح لعقود، إن لم يكن لقرون، من التمييز الرسمي وغير الرسمي ضد المرأة. وعلى الصعيد العالمي، يقل الاحتمال، على سبيل المثال، بأن تحظى المرأة بنفس فرص الرجل في التعليم والعمل وتملك الموجودات؛ وهذه التناقضات الكبيرة تتطلب إجراءات متضافرة من أجل تحقيق تكافؤ الفرص بين الجنسين. ونتيجة لذلك، فإن حالة المرأة لم تحظ بالاعتراف دائماً بوصفها عاملاً مهماً لدى إعداد التقارير، ولا سيما بشأن المجالات التي يهيمن عليها الذكور، مثل النشاط الإجرامي، وقطاعات المجتمع من قبيل نظم إنفاذ القانون والعدالة الجنائية. بيد أن الوضع في هذا الصدد شهد تحسناً بحيث إن العديد من التقارير أصبحت تركز على المرأة بصفة خاصة.^(١)

٢ - ومع ذلك، في حين أن مفهوم "المنظور الجنساني" يُطبَّق عادةً فيما يتعلق بالمرأة، قد يكون من المثمر أيضاً تطبيقه على الرجل. وينطبق هذا بصفة خاصة فيما يتعلق بموضوع الجريمة على اعتبار أن معظم المجرمين المدانين في جميع أنحاء العالم هم من الرجال. وتلفت هذه الحقيقة العامة الانتباه إلى مسألة تورط الذكور في الجريمة، وهي تُعتبر نقطة بداية لبناء الإرادة السياسية لإيجاد الحلول. بيد أنه من أجل فهم المشكلة وبلورة تدخلات سياساتية ناجحة ومحددة الأهداف، من الضروري جمع بيانات مُحكمة بشأن الجريمة وتصنيفها على النحو المناسب، على اعتبار أن تصنيف البيانات يجعل من الممكن تحديد الاختلافات الهيكلية بين مختلف الفئات الفرعية للمجتمع الذي تجري دراسته.

ثانياً - الاتجاهات الدولية للجريمة والعدالة الجنائية

٣ - عادةً ما يُنظر إلى عالم الجريمة باعتباره عالماً قائماً على الرجل. وكثيراً ما تصوّر وسائل الإعلام والصناعات الترفيهية الرجل في دور زعيم العصابة أو المخبر الذكي أو اللص الشهم. ولم يُتَح للمرأة الظهور في هذه الأدوار إلا نادراً. وتؤكد الإحصاءات المتعلقة بالجريمة التي يُبلغ بها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات (المكتب) أن الرجال يشكلون أغلبية واضحة من الجناة المدانين. ولا يسهل دائماً الحصول على إحصاءات عن نسبة الرجال ضحايا الجريمة فيما يخص جميع أنواع الجرائم. بيد أنه فيما يخص جرائم العنف المميت، على سبيل المثال، يشكل الرجال العدد الأكبر من الضحايا، كما هو واضح في إحصاءات القتل.

٤ - وفيما يخص أنواعاً معينة من الجرائم، تشكل النساء غالبية الضحايا، كما في جرائم العنف، مثل العنف الجنسي والعنف العائلي. ويشكل الاتجار بالأشخاص مثلاً آخر، حيث إن

(١) انظر، على سبيل المثال، أحدث التقارير البحثية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، مثل الكتيب المعنون *Gender-related Killing of Women and Girls* (Vienna, 2018)، في إطار الدراسة العالمية لجرائم القتل: جرائم قتل النساء والفتيات بدافع جنساني (*Global Study on Homicide*)، التقرير العالمي عن الاتجار بالأشخاص (*Global Report on Trafficking in Persons 2018*) (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.19.IV.2)، والكتيب ٥ من تقرير المخدرات العالمي ٢٠١٨ الصادر عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة الأمم المتحدة، الذي يركز على المسائل المحددة المتصلة بتعاطي المخدرات في أوساط النساء.

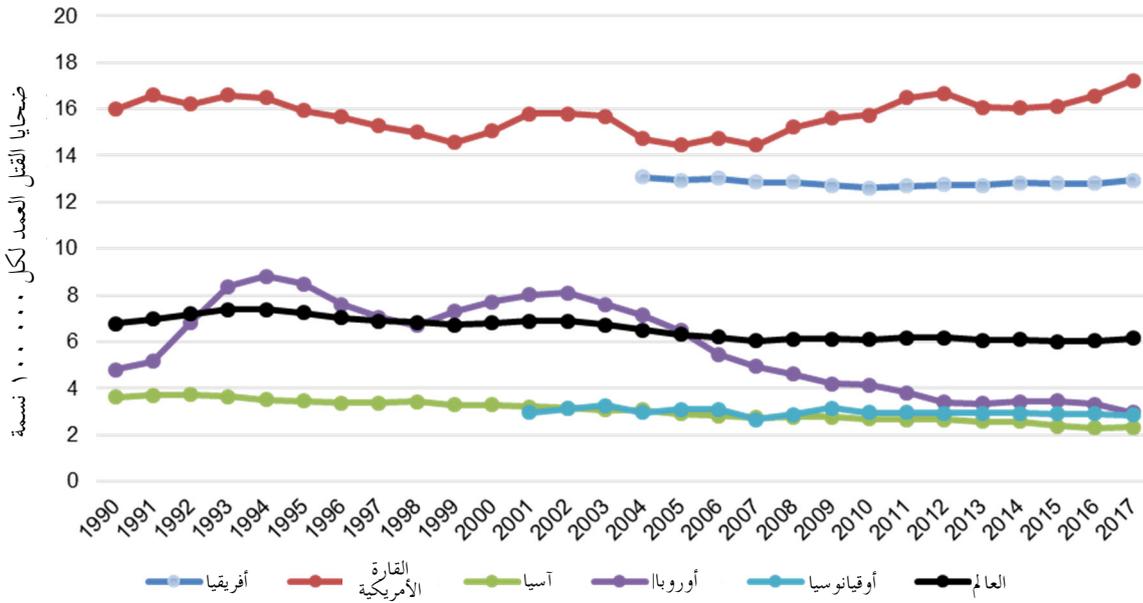
معظم الضحايا إلى حد بعيد، وفقاً للإحصاءات التي أُبلغ بها المكتب، هم من النساء. بيد أن هذا يمثل المتوسط العام، وتفوق نسبة الضحايا من الرجال في بعض الأحيان النسبة المقابلة من النساء رهنأً بالمنطقة دون الإقليمية وشكل الاتجار. ويصعب تقدير أو قياس العدد الحقيقي لضحايا الاتجار لأن الجريمة يُستتر عليها في أغلب الأحيان. وهذا يعني أن النسبة الحقيقية لضحايا الاتجار بالأشخاص من الذكور غير معروفة في معظم البلدان. ولا يزال الرجال، بوصفهم حناة، يشكلون الأغلبية الواضحة من المتجرين.

ألف- اتجاهات الجريمة على الصعيدين العالمي والإقليمي

٥- لدى استعراض البيانات المتعلقة بجرائم القتل بمزيد من التفصيل، يتضح أن معدلات جرائم القتل على الصعيد العالمي ظلت مستقرة بوجه عام منذ عام ١٩٩٠، مع وجود اتجاه تراجع طفيف، على النحو المبين في الشكل ١. بيد أن تناول المجموع العالمي على نحو منفصل من شأنه أن يحجب الاختلافات الإقليمية الكبيرة سواء من حيث مستويات القتل أو اتجاهاته. ففي القارة الأمريكية، اتسم المعدل بالتقلب في الوقت الذي ظل فيه الأعلى ضمن جميع مناطق العالم طوال كامل الفترة الممتدة من عام ١٩٩٠ إلى عام ٢٠١٧. وفي أفريقيا، يتسم المعدل بارتفاعه أيضاً، وإن لم تكن البيانات متاحة سوى اعتباراً من عام ٢٠٠٤. وشهدت أوروبا اتجاهًا تنازلياً باستمرار منذ أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. وتضم تلك المنطقة، أسوةً بأوقيانوسيا وآسيا، بعض البلدان التي توجد لديها أدنى معدلات لجرائم القتل.

الشكل ١

اتجاهات معدلات جرائم القتل، حسب المنطقة، ١٩٩٠-٢٠١٧

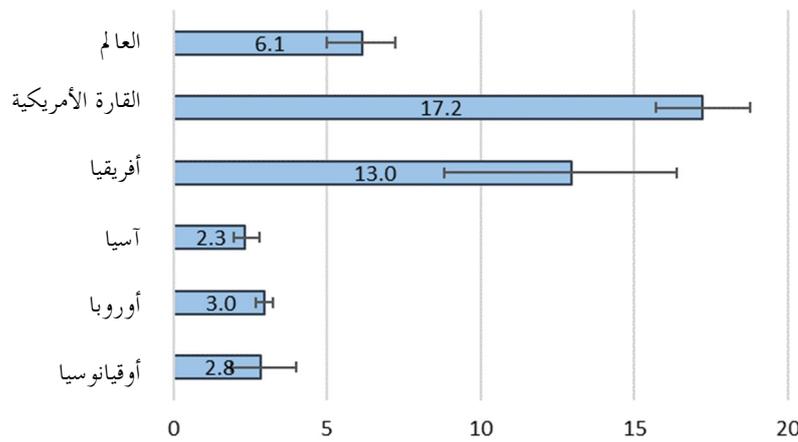


المصدر: قاعدة بيانات جرائم القتل، التابعة لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (٢٠١٨).

٦- ولدى التمعن في بيانات عام ٢٠١٧ على وجه التحديد (انظر الشكل ٢)، تبدو الصورة مشابهة إلى حد بعيد. وتقل درجة اليقين بالنسبة للبيانات الخاصة بأفريقيا مقارنةً بالمناطق الأخرى، مما يعني أن معدل جرائم القتل في أفريقيا يمكن أن يكون في الواقع أعلى من مثيله لدى القارة الأمريكية. وتتسم البيانات الخاصة بأوقيانوسيا هي أيضاً بالضعف النسبي، مما يؤدي إلى إمكانية اتساع نطاق معدل الإيذاء بسبب جرائم القتل في تلك المنطقة أيضاً.

الشكل ٢

ضحايا القتل العمدة لكل ١٠٠ ٠٠٠ نسمة، حسب المنطقة، ٢٠١٧



المصدر: قاعدة بيانات جرائم القتل، التابعة لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (٢٠١٨).

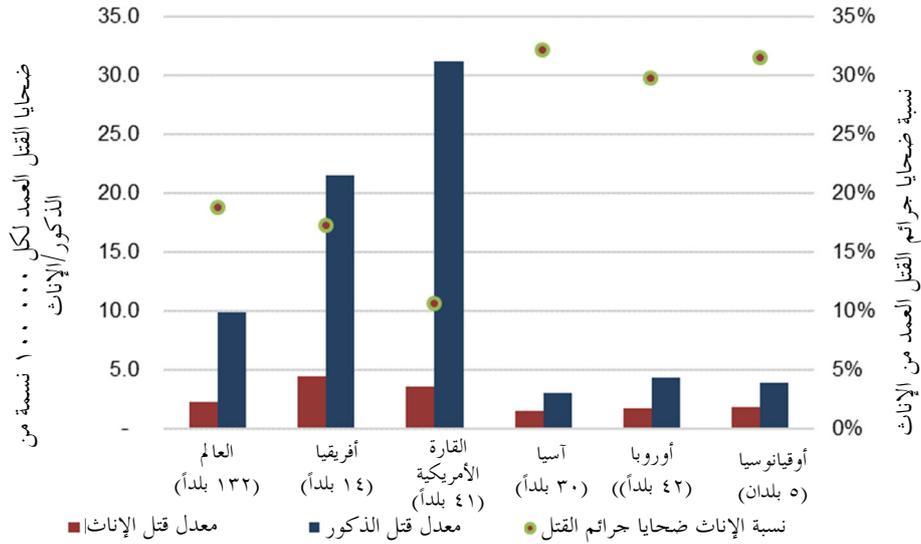
٧- وتوجد فروق واضحة في معدلات جرائم القتل من منطقة إلى أخرى، بيد أن هناك نمطاً واضحاً فيما يتعلق بالقتلى: ففي عام ٢٠١٧، كان نحو ٨٠ في المائة من ضحايا جرائم القتل في جميع أنحاء العالم من الرجال، ويبدو أن هذا النمط ظل مستقراً في السنوات الأخيرة.

٨- ويلاحظ الارتفاع المفرط لنسبة الرجال ضمن ضحايا القتل في جميع المناطق. وفي القارة الأمريكية وأفريقيا على وجه الخصوص، فإن نسبة الرجال ضمن ضحايا القتل شديدة الارتفاع. وفي أوقيانوسيا وأوروبا وآسيا أيضاً، يفوق عدد الذكور ضحايا القتل عدد الإناث، وإن لم يكن الفرق كبيراً جداً.

٩- ولدى إمعان النظر في الفروق على المستوى دون الإقليمي، يتضح أن معدل ضحايا القتل من الرجال شديد الارتفاع في أمريكا الجنوبية وأمريكا الوسطى والكاربي مقارنةً بمثيله العالمي (٩,٦ ضحايا لكل ١٠٠ ٠٠٠ شخص)، كما هو مبين في الشكل ٤. وعلى النحو المبين في الشكل ٣، فإن الفرق بين معدلي إيذاء الذكور والإناث أقل في آسيا وأوقيانوسيا وأوروبا، حيث يتسم معدل جرائم القتل بالانخفاض بوجه عام. وفي شرق آسيا، يتساوى معدلا جرائم القتل لدى الرجال والنساء.

الشكل ٣

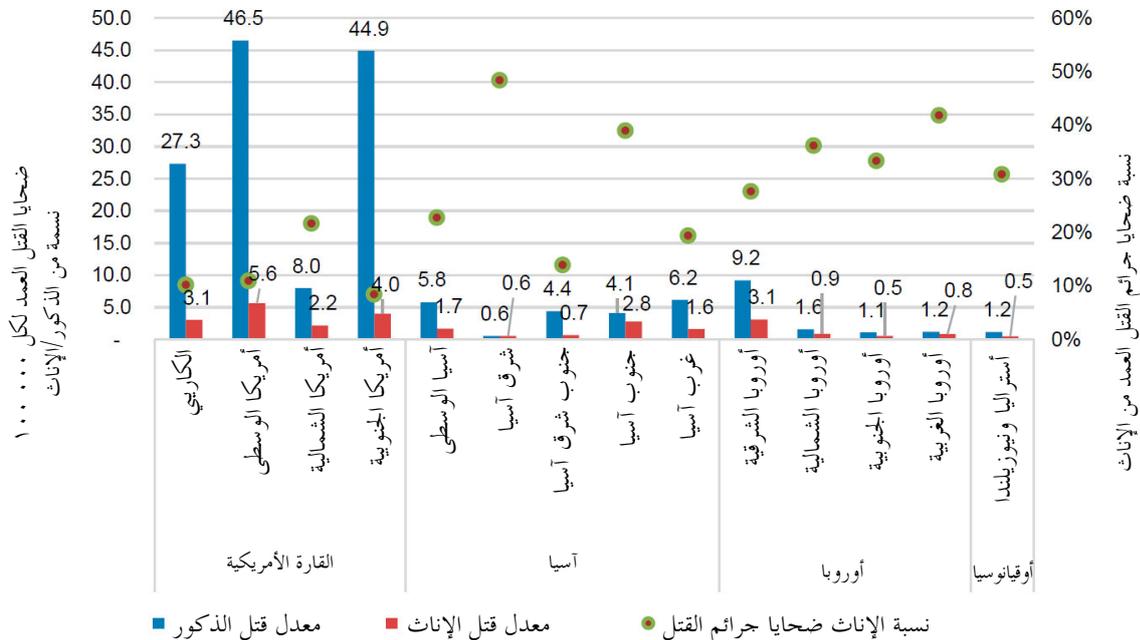
معدلات القتل، حسب المنطقة ونوع الجنس، ٢٠١٧



المصدر: قاعدة بيانات جرائم القتل، التابعة لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (٢٠١٨).

الشكل ٤

معدلات القتل، حسب المنطقة الفرعية ونوع الجنس، ٢٠١٧



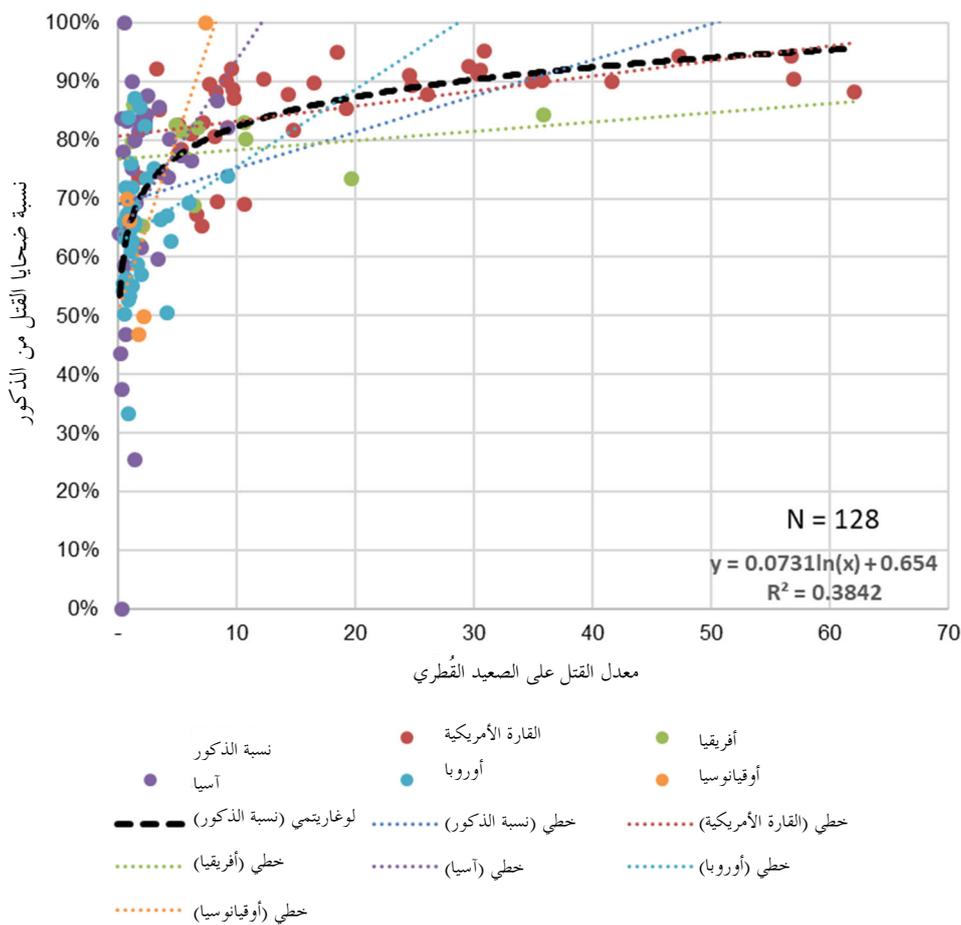
المصدر: قاعدة بيانات جرائم القتل، التابعة لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (٢٠١٨).

١٠ - ولدى مقارنة معدلات جرائم قتل الذكور وإجمالي معدلات جرائم القتل، يمكن ملاحظة أن نسبة الذكور ضحايا جرائم القتل تزداد بالتوازي مع مستوى إجمالي معدلات جرائم القتل. ولذا فإن معدل جرائم قتل الذكور يتسم بشدة ارتفاعه لدى البلدان التي يرتفع فيها إجمالي معدل

جرائم القتل. وفي البلدان التي تتسم بانخفاض إجمالي معدلات جرائم القتل، تقل نسبة الذكور ضحايا القتل. وكما هو مبين في الشكل ٥، تنطبق هذه العلاقة على الصعيد العالمي وفي كل واحدة من المناطق الخمس. وفي بعض البلدان في آسيا وأوروبا حيث يقل إجمالي معدل جرائم القتل عن جريمة قتل واحدة لكل ١٠٠ ٠٠٠ نسمة، تشكل النساء غالبية ضحايا جرائم القتل. وقد تشير النتائج إلى أن انخفاض المعدل الإجمالي لجرائم القتل يعود أساساً إلى تراجع معدل قتل الذكور. ويُفترض أن يُستشهد بهذه الحقيقة، إلى جانب المعلومات التي تشير إلى أن الرجال هم الجناة في معظم الأحيان، في الجهود الوقائية المتعلقة بجرائم القتل التي تستهدف السكان الذكور.

الشكل ٥

نسبة ضحايا جرائم القتل الذكور مقابل مجموع معدلات جرائم القتل، ٢٠١٧



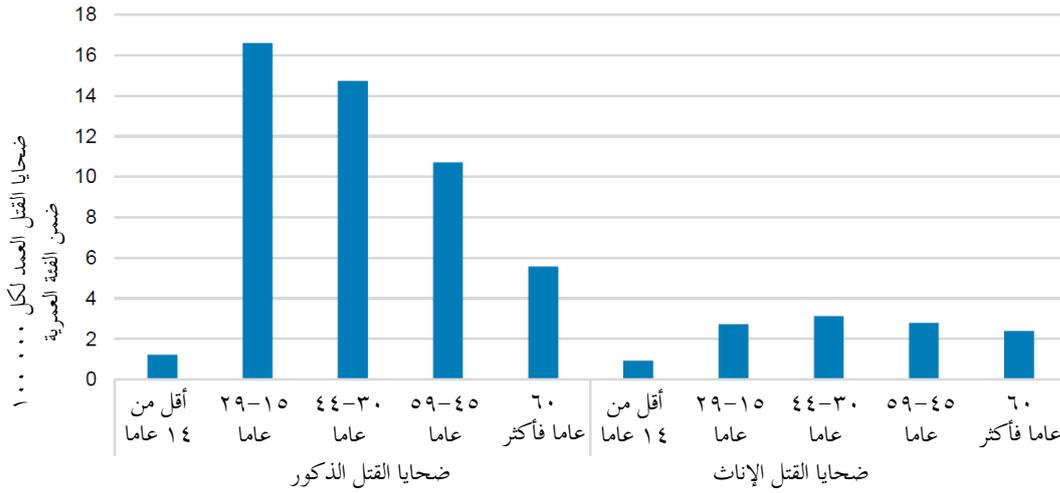
ملحوظة: استُبعدت من الحساب البلدان التي يقل مجموع سكانها عن ١٠٠ ٠٠٠ نسمة والبلدان التي لديها حالة قتل واحدة فقط في السنة المرجعية على اعتبار أن نسبة الذكور والإناث في جرائم القتل تميل إلى التقلب بدرجة كبيرة من سنة إلى أخرى.

١١- ويبين التوزيع العمري لضحايا جرائم القتل أن الشباب أكثر عرضة بكثير للقتل (انظر الأشكال ٦ إلى ٨). بيد أن هناك تباينات إقليمية، وهو ما يتضح عند تأمل الوضع في القارة الأمريكية وأوروبا. ففي القارة الأمريكية، تتسم معدلات إيذاء الشباب بالارتفاع الشديد، بينما في أوروبا، تشمل الفئات

الأكثر تعرضاً للأذى الرجال الذين تتراوح أعمارهم بين ٣٠ و ٥٩ عاماً، وهو ما ينطبق على آسيا أيضاً. وفي أفريقيا، عادةً ما يكون الضحايا الذكور أكبر سناً قليلاً. وفي أو ساط الضحايا الإناث، فإن الاختلافات ليست بدرجة الوضوح نفسها بسبب انخفاض معدل الإيذاء؛ ومع ذلك، فإن التوزيع الإقليمي للضحايا من الإناث حسب الفئة العمرية يتسق عموماً مع مثيله لدى الرجال.

الشكل ٦

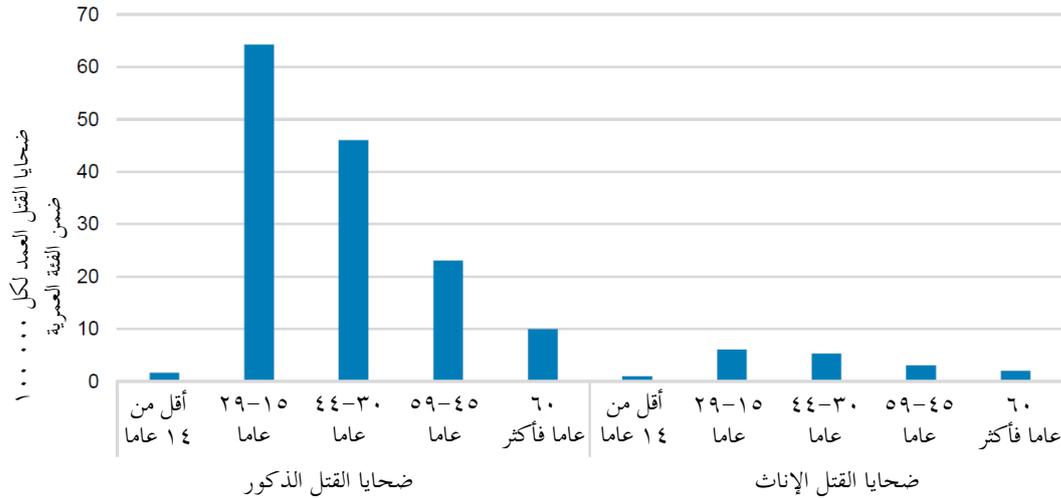
معدل جرائم القتل، حسب نوع الجنس والفئة العمرية، ٢٠١٧: على الصعيد العالمي



المصدر: قاعدة بيانات جرائم القتل، التابعة لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (٢٠١٨).

الشكل ٧

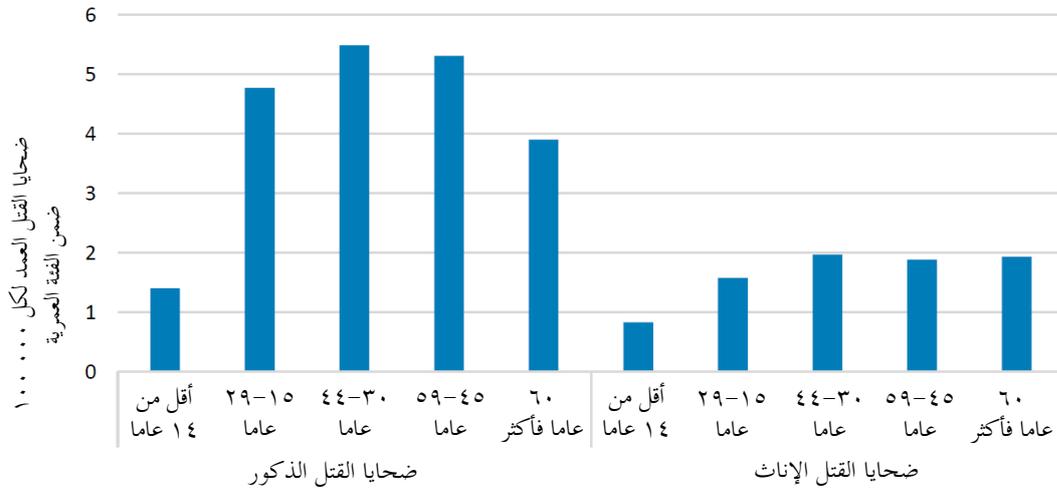
معدلات جرائم القتل، حسب نوع الجنس والفئة العمرية، ٢٠١٧: القارة الأمريكية



المصدر: قاعدة بيانات جرائم القتل، التابعة لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (٢٠١٨).

الشكل ٨

معدلات جرائم القتل، حسب نوع الجنس والفئة العمرية، ٢٠١٧: أوروبا



المصدر: قاعدة بيانات جرائم القتل، التابعة لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (٢٠١٨).

١٢- وفي كلتا حالتي قتل الرجال وقتل النساء، يرجح أن يكون الجناة من الذكور. بيد أن هناك بعض الاختلافات في الإحصاءات المتعلقة بنوع جنس الجناة من حيث اختلاف البيئات التي يقع فيها القتل والعلاقة بين الجاني والضحية. وعلى الرغم من أن خطر وقوع المرأة ضحية للقتل أقل بكثير عموماً من مثيله لدى الرجل، يزداد الخطر لدى النساء بأن يقع قتلهن على يد عشرائهن الحاليين أو السابقين مقارنةً بالذكور. ولا يتعدى الرجال ضحايا القتل على يد عشير نسبة ١٨ في المائة؛ وعلى مستوى الفئة الأوسع نطاقاً لجرائم القتل المرتكبة على يد عشير أو جرائم القتل الأسرية حيث يكون المجرم أحد أفراد الأسرة أو أحد الأقارب، فإن ٣٦ في المائة من الضحايا هم من الرجال.

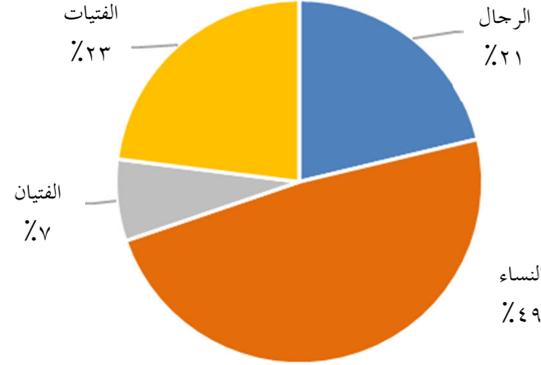
١٣- وإضافةً إلى ذلك، غالباً ما يكون الرجال هم مرتكبي جرائم القتل، حيث يشكلون ٩٠ في المائة من جميع الأشخاص الذين مثلوا رسمياً أمام نظام العدالة الجنائية، وكذلك الأشخاص المدانين. وينطبق هذا النمط في جميع مناطق العالم.

الاتجار بالأشخاص

١٤- تشير البيانات عن حالات الاتجار بالأشخاص التي اكتشفتها السلطات الوطنية، والتي أُبلغت إلى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والمسجلة في قاعدة بيانات المكتب الخاصة بتقريره العالمي عن الاتجار بالأشخاص، إلى أن الإناث البالغات واصلن تشكيل أغلبية واضحة من الضحايا المكتشفين في عام ٢٠١٦. وكانت النسب المكتشفة متماثلة لدى الرجال والفتيات؛ فقد مثلت هاتان المجموعتان نحو خمس الضحايا المكتشفين على الصعيد العالمي (انظر الشكل ٩).

الشكل ٩

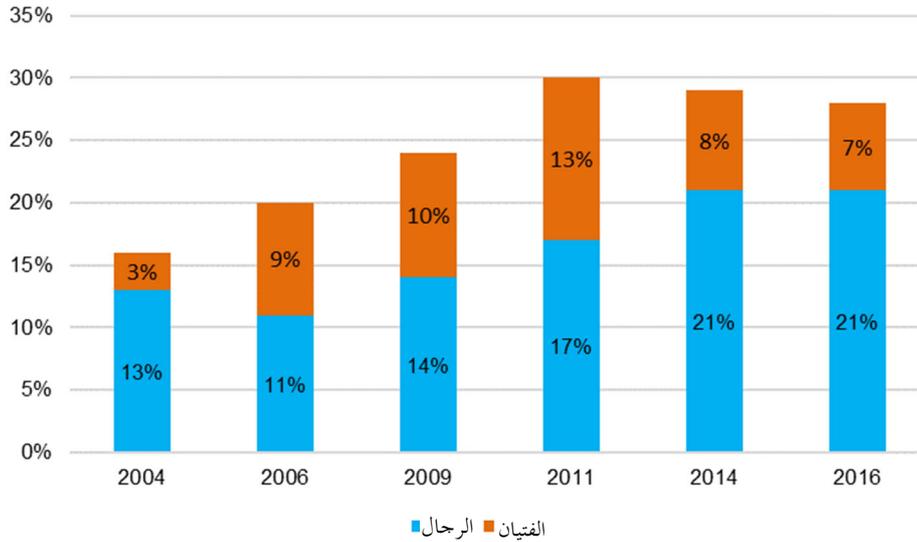
نسب ضحايا الاتجار بالأشخاص المكتشفين على الصعيد العالمي، حسب الفئة العمرية ونوع الجنس، لعام ٢٠١٦ أو أحدث بيانات



المصدر: قاعدة بيانات مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة الخاصة بالتقرير العالمي عن الاتجار بالأشخاص.

١٥ - ومنذ عام ٢٠٠٤، طرأت زيادة كبيرة على عدد الحالات المكتشفة للرجال من ضحايا الاتجار بالأشخاص؛ بيد أن عدد الحالات المكتشفة يبدو أنه قد أصبح مستقرًا (انظر الشكل ١٠). وخلال الفترة نفسها، تراجع نسبة الإناث البالغات بين الضحايا من ٧٤ في المائة في عام ٢٠٠٤ إلى ٤٩ في المائة في عام ٢٠١٦. وكانت نسبة الرجال بين الضحايا المكتشفين في عام ٢٠١٦ نحو ٢٠ في المائة. وبمقارنة البيانات ما بين عامي ٢٠٠٤ و٢٠١٦، يتضح أن زيادة واضحة طرأت على الحالات المكتشفة للفتيان الذين وقعوا ضحايا (انظر الشكل ١٠)؛ غير أنه يبدو أن حالات الفتيان المكتشفة سارت في اتجاه تنازلي منذ عام ٢٠١١. وفي الوقت نفسه، استمرت الزيادة في حالات الفتيات المكتشفة، حيث زادت نسبة تلك الفئة من ١٠ في المائة في عام ٢٠٠٤ إلى ٢٣ في المائة في عام ٢٠١٦.

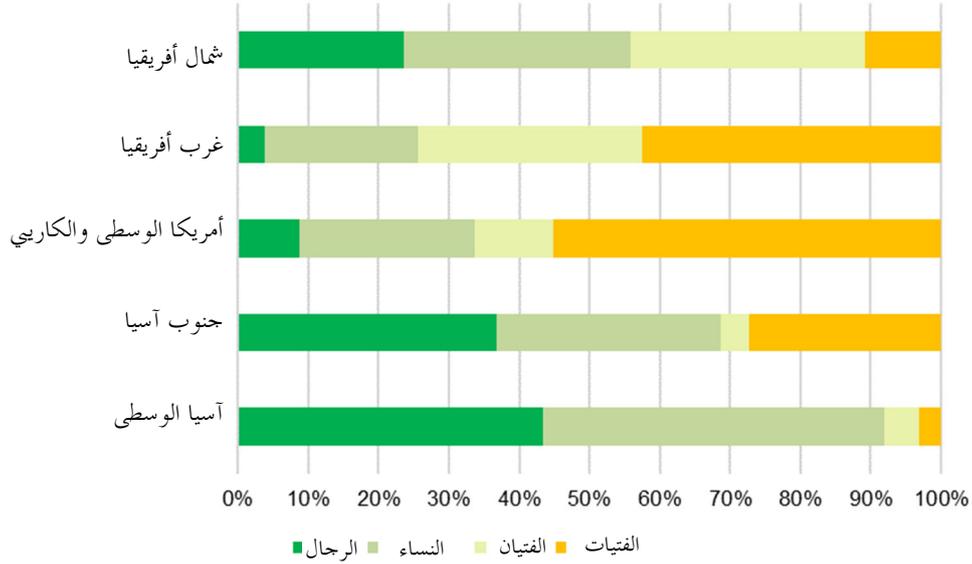
الشكل ١٠
الاتجاهات في نسبي الرجال والفتيان بين ضحايا الاتجار المكتشفين، سنوات مختارة



المصدر: قاعدة بيانات مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة الخاصة بالتقرير العالمي عن الاتجار بالأشخاص.

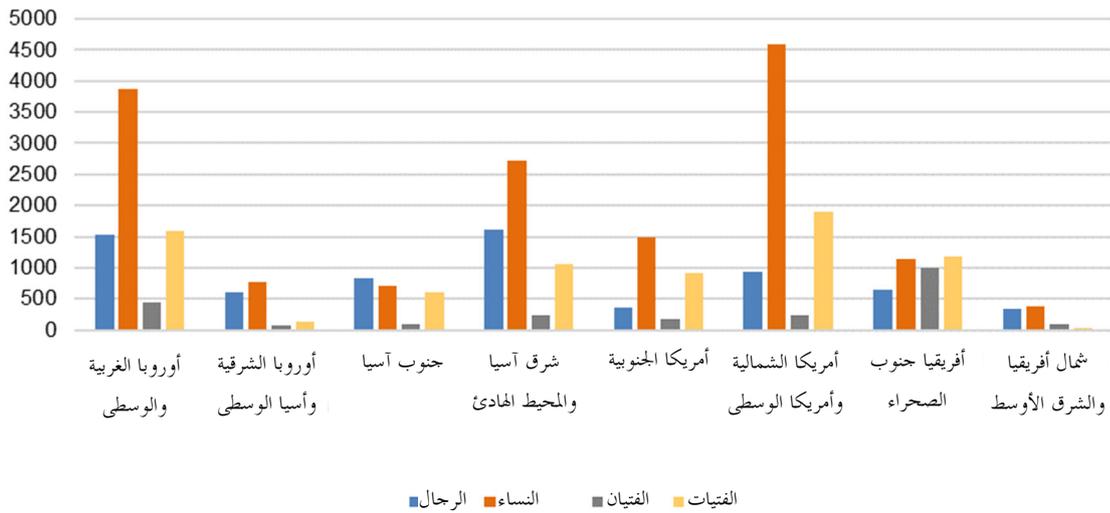
١٦- ورغم أن النساء يشكلن أكبر مجموعة على الإطلاق من ضحايا الاتجار بالأشخاص، تليها الفتيات اللاتي تقل أعمارهن عن ١٨ عاماً، فإن أكثر من نصف ضحايا الاتجار لأغراض العمل القسري هم من الذكور البالغين. بيد أن هناك اختلافات إقليمية مهمة من حيث نوع الجنس والسن لدى ضحايا الاتجار المكتشفين (انظر الشكل ١١). فعلى سبيل المثال، في آسيا الوسطى، كانت النسبة المكتشفة للضحايا من الذكور البالغين أكبر مقارنةً بالمناطق الأخرى. وفي جنوب آسيا، كان عدد الحالات المكتشفة من الضحايا من الذكور البالغين أكثر من مثيله من الإناث البالغات. وفي أفريقيا جنوب الصحراء، شكّل الفتيان الذين تقل أعمارهم عن ١٨ عاماً نسبة كبيرة من مجموع الضحايا المكتشفين. وبالأرقام المطلقة، كانت غالبية الحالات المكتشفة للضحايا من الفتيان في أفريقيا، في حين اكتشفت النسبة الأكبر من الضحايا من الذكور البالغين غالباً في جنوب آسيا والشرق الأوسط (انظر الشكل ١٢).

الشكل ١١
نسب ضحايا الاتجار بالأشخاص المكتشفين في المناطق دون الإقليمية، لعام ٢٠١٦
أو أحدث بيانات



المصدر: قاعدة بيانات مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة الخاصة بالتقرير العالمي عن الاتجار بالأشخاص.

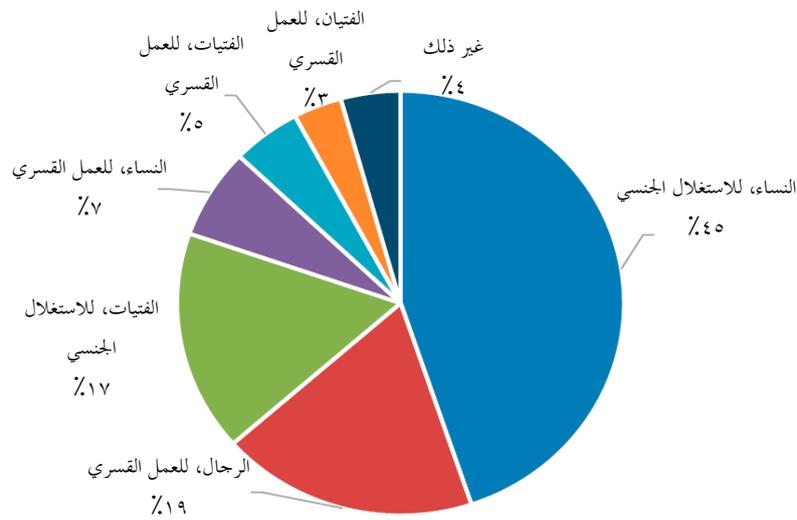
الشكل ١٢
ضحايا الاتجار بالأشخاص المكتشفون، حسب الفئة العمرية ونوع الجنس، حسب منطقة
الكشف، لعام ٢٠١٦ أو أحدث بيانات



المصدر: قاعدة بيانات مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة الخاصة بالتقرير العالمي عن الاتجار بالأشخاص.

١٧- ويتشكل معظم ضحايا الاتجار بالأشخاص المكتشفين في جميع أنحاء العالم من الإناث: النساء البالغات أساساً، مع عدد متزايد من الفتيات. بيد أن الرجال يُتجر بهم أكثر من النساء لأغراض العمل القسري (انظر الشكل ١٣). والنوع الأكثر شيوعاً من الاتجار المكتشف هو الاتجار بالنساء لأغراض الاستغلال الجنسي، يليه الاتجار بالرجال لأغراض العمل القسري والاتجار بالفتيات لأغراض الاستغلال الجنسي.

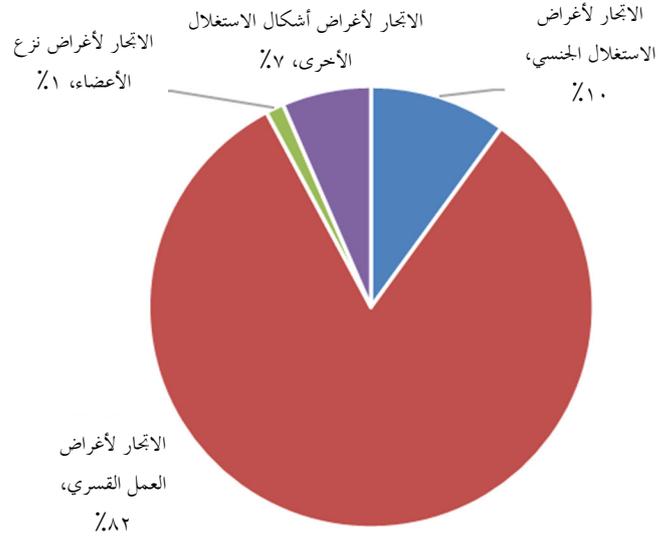
الشكل ١٣
نسبة ضحايا الاتجار بالأشخاص المكتشفين، حسب السمات وشكل الاستغلال، لعام ٢٠١٦ أو أحدث بيانات



المصدر: قاعدة بيانات مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة الخاصة بالتقرير العالمي عن الاتجار بالأشخاص.

١٨- ومن بين الضحايا المكتشفين من الذكور البالغين، يُتجر بأكثر من ٨٠ في المائة لأغراض العمل القسري (انظر الشكل ١٤). ويُتجر بالرجال أيضاً لأغراض الاستغلال الجنسي وغيره من أشكال الاتجار، بيد أن نسبة الذكور ضحايا تلك الأشكال الأخيرة من الاتجار شديدة الانخفاض. وبالمقارنة بالإناث البالغات، ثمة فرق واضح فيما يتعلق بشكل الاتجار على اعتبار أن ٨٣ في المائة من النساء الضحايا المكتشفات أُتجر بهن لأغراض الاستغلال الجنسي مقابل ١٣ في المائة فقط لأغراض العمل القسري.

الشكل ١٤
نسبة أشكال الاستغلال بين الرجال ضحايا الاتجار بالأشخاص المكتشفين، لعام ٢٠١٦
أو أحدث بيانات



المصدر: قاعدة بيانات مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة الخاصة بالتقرير العالمي عن الاتجار بالأشخاص.

١٩- ويبدو أن سمات أنواع الاستغلال بين الضحايا المكتشفين من الفتيان تختلف إلى حد ما عن مثيلاتها لدى الذكور البالغين (انظر الشكل ١٥). ورغم أن العمل القسري يمثل نصف نوع الاستغلال الذي يُتجر بالفتيان من أجله، فإن النصف الآخر يتوزع بالتساوي تقريباً بين الاستغلال الجنسي وأشكال الاتجار الأخرى. وتشمل تلك الأشكال التسول الاستغلالي، والخدمة كجنود أطفال، والأنشطة الإجرامية القسرية، وأشكال الاستغلال الأخرى. وفيما يخص الضحايا من الفتيات المكتشفة حالاًهن، فإن الشكل الرئيسي للاتجار هو الاستغلال الجنسي (٧٢ في المائة)، يليه العمل القسري (٢١ في المائة).

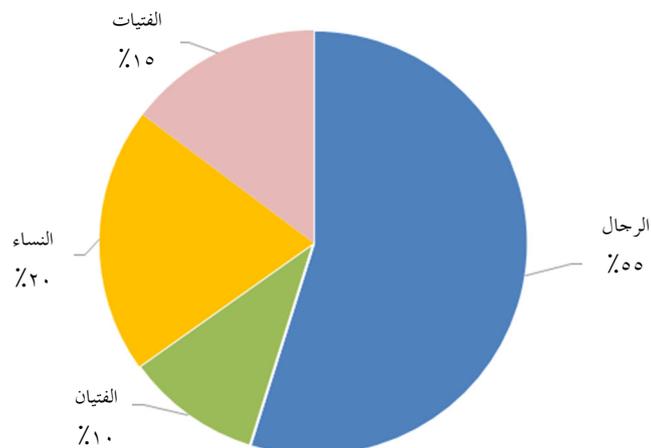
الشكل ١٥
نسبة أشكال الاستغلال بين الفتيان ضحايا الاتجار بالأشخاص المكتشفين، لعام ٢٠١٦
أو أحدث بيانات



المصدر: قاعدة بيانات مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة الخاصة بالتقرير العالمي عن الاتجار بالأشخاص.

٢٠- وهناك تمثيل مفرط للرجال في أو ساط الضحايا المكتشفين الذين أُتجر بهم لأغراض العمل القسري، حيث إن الرجال يشكلون أكثر من نصف الضحايا المكتشفين، تليهم النساء (انظر الشكل ١٦).

الشكل ١٦
نسبة الضحايا المكتشفين المتجر بهم لأغراض العمل القسري، حسب الفئة العمرية ونوع الجنس، لعام ٢٠١٦ أو أحدث بيانات



المصدر: قاعدة بيانات مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة الخاصة بالتقرير العالمي عن الاتجار بالأشخاص.

٢١- ولا تمثل الإحصاءات الواردة أعلاه سوى حالات الاتجار بالأشخاص المكتشفة. وهناك بعض الأدلة على وجود نسبة كبيرة خفية من الاتجار بالبشر يصعب تقديرها. وفي عام ٢٠١٧، اشترك المقرر الوطني الهولندي المعني بالاتجار بالبشر والعنف الجنسي ضد الأطفال والمكتب في نشر موجز بحثي^(٢) يصف عملية ونتائج دراسة قائمة على تقديرات النظم المتعددة أُجريت على بيانات متعددة السنوات موزعة وفقاً لمعايير مختلفة (نوع الجنس والسن وشكل الاستغلال وحيازة الجنسية الهولندية أو جنسية أخرى). وخلصت الدراسة إلى أن عدد ضحايا الاتجار المفترضين يفوق عدد الحالات المكتشفة بما بين أربعة إلى خمسة أضعاف. وهناك ثلاثة بلدان أخرى - هي أيرلندا^(٣) ورومانيا^(٤) وصربيا^(٥) - أجرت هي الأخرى دراسات تستخدم منهجية تقديرات النظم المتعددة. وتشير جميع الدراسات إلى أن من بين عدد الضحايا الإجمالي التقديري، تمثل النساء المتجر بهم لأغراض الاستغلال الجنسي الشكل الأكبر من أشكال الاتجار في تلك البلدان، وأن الرجال يُتجر بهم من أجل أشكال أخرى للاستغلال، بما في ذلك العمل القسري.

٢٢- وفي حين أن النساء يشكلن أكبر مجموعة من ضحايا الاتجار بالبشر المكتشفين، فإن الرجال يشكلون في أغلب الأحيان مرتكبي هذه الجريمة. ويمكن ملاحظة ارتفاع نسبة الرجال كمجرمين في جميع مستويات إجراءات العدالة الجنائية (انظر الأشكال ١٧ إلى ١٩). ويشكل الرجال ما يزيد على ٦٠ في المائة من المشتبه فيهم والملاحقين قضائياً والمدانين. بيد أن نسبة النساء من بين الجناة هي ضعف مثيلاتها فيما يخص الجرائم الأخرى.^(٦)

(٢) انظر UNODC and Dutch National Rapporteur on Trafficking in Human Beings and Sexual Violence against Children, "Monitoring target 16.2 of the United Nations Sustainable Development Goals: a multiple systems estimation of the numbers of presumed human trafficking victims in the Netherlands in 2010-2015 by year, age, gender, form of exploitation and nationality", research brief (2017).

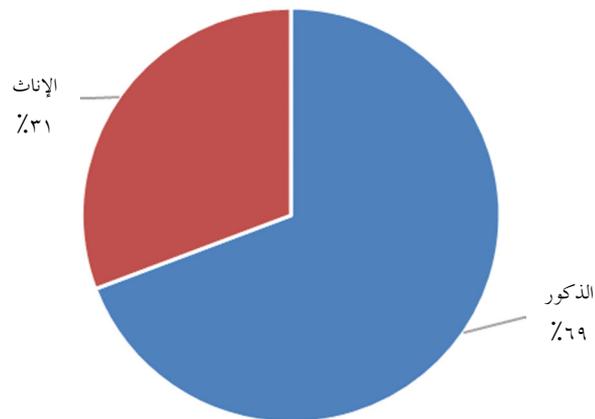
(٣) انظر UNODC and Department of Justice and Equality of Ireland, "Monitoring target 16.2 of the United Nations Sustainable Development Goals: a multiple systems estimation of the numbers of presumed victims of trafficking in persons-Ireland", research brief (2017).

(٤) UNODC, "Monitoring target 16.2 of the United Nations Sustainable Development Goals: a multiple systems estimation of the numbers of presumed victims of trafficking in persons-Romania", research brief (2017).

(٥) انظر UNODC and Department of Justice and Equality of Ireland, "Monitoring target 16.2 of the United Nations Sustainable Development Goals: a multiple systems estimation of the numbers of presumed victims of trafficking in persons-Ireland", research brief (2017).

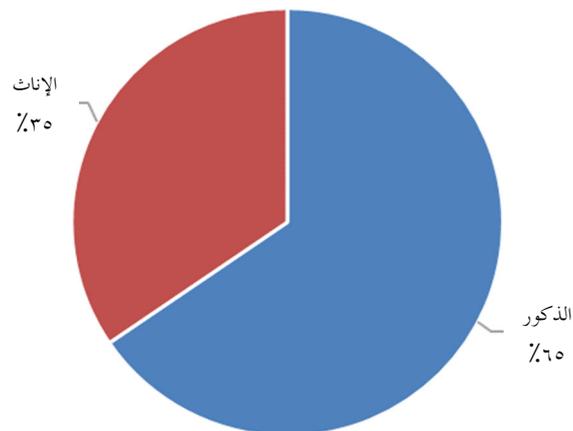
(٦) البيانات الخاصة بجميع الجرائم المبلغ عنها من خلال دراسة الأمم المتحدة الاستقصائية لاتجاهات الجريمة وعمل نظم العدالة الجنائية للفترة ٢٠٠٣-٢٠١٧.

الشكل ١٧
نسب الأشخاص المحقق معهم أو الموقوفين بسبب الاتجار بالأشخاص، حسب نوع الجنس،
لعام ٢٠١٦ أو أحدث بيانات



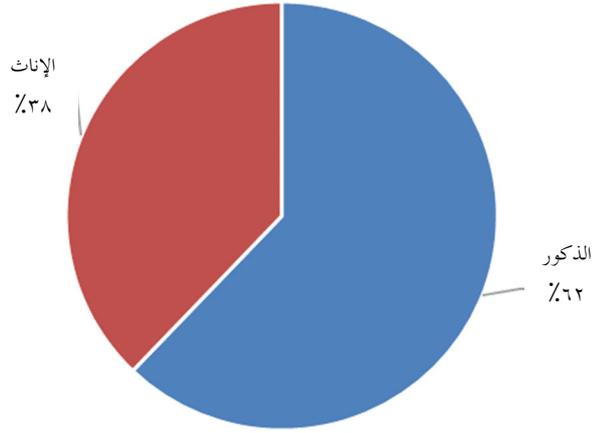
المصدر: قاعدة بيانات مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة الخاصة بالتقرير العالمي عن الاتجار بالأشخاص.

الشكل ١٨
نسب الأشخاص الملاحقين قضائياً بسبب الاتجار بالأشخاص، حسب نوع الجنس، لعام
٢٠١٦ أو أحدث بيانات



المصدر: قاعدة بيانات مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة الخاصة بالتقرير العالمي عن الاتجار بالأشخاص.

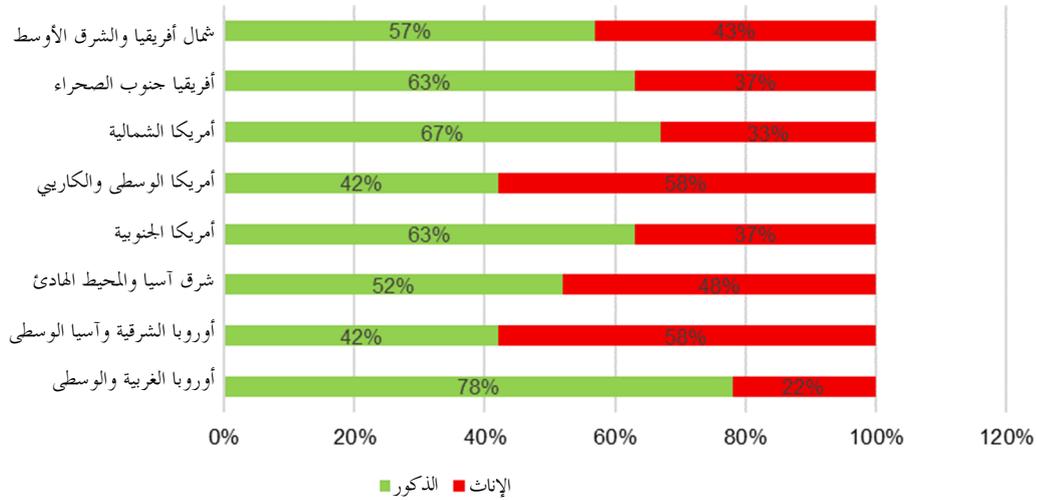
الشكل ١٩
نسب الأشخاص المدانين بسبب الاتجار بالأشخاص، حسب نوع الجنس، لعام ٢٠١٦ أو أحدث بيانات



المصدر: قاعدة بيانات مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة الخاصة بالتقرير العالمي عن الاتجار بالأشخاص.

٢٣- وهناك بعض الاختلافات الإقليمية في السمات الجنسانية للمجرمين. ففي معظم المناطق دون الإقليمية في العالم، يشكل الرجال غالبية المجرمين المدانين. وفي منطقة أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى وحدها يفوق عدد الإناث المدانات بسبب الاتجار بالأشخاص عدد الذكور، وتُسجَل أنماط مماثلة في أمريكا الوسطى والكاريبية. وفي شرق آسيا والمحيط الهادئ، تمثل المرأة نحو نصف جميع المجرمين المدانين بالاتجار بالأشخاص. وتبلغ بلدان أوروبا الغربية والوسطى عن نسب مرتفعة من الجناة الذكور، إذ تقل بدرجة طفيفة عن ٨٠ في المائة. وأفادت البلدان الواقعة في القارة الأمريكية، وكذلك في أفريقيا والشرق الأوسط، عموماً بأن الرجال يشكلون نحو ثلثي المدانين بالاتجار بالأشخاص.

الشكل ٢٠
نسبة الأشخاص المدانين بسبب الاتجار بالأشخاص، حسب نوع الجنس والمنطقة دون الإقليمية، لعام ٢٠١٦ أو أحدث بيانات



المصدر: قاعدة بيانات مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة الخاصة بالتقرير العالمي عن الاتجار بالأشخاص.

٢٤- وثمة فرق واضح في السمات الجنسانية للجناة من حيث بلدان منشأهم ومقصدتهم،^(٧) وهو فرق يتجسد في جميع مراحل الإجراءات الجنائية (انظر الأشكال ٢١ إلى ٢٦). وعادةً ما تكون المرأة أكثر خضوعاً للتحقيق والملاحقة والإدانة في البلدان الأصلية مقارنةً ببلدان المقصد. ويتجلى هذا الفرق بصفة خاصة فيما يتعلق بالإدانات. وقد ترتبط الأسباب بدور المرأة في جرائم الاتجار بالأشخاص، لأن النساء غالباً ما يكلفن بتجنيد الضحايا.^(٨)

(٧) ليس من الممكن إجراء تمييز صارم بين بلدان المنشأ وبلدان المقصد، وقد تنتمي بلدان عدة إلى كلتا الفئتين. وهناك عدد قليل جداً من البلدان التي تنتمي حصرياً إلى فئة البلدان الأصلية أو بلدان المقصد. ولهذا السبب، قد ينظر إلى البلدان على أنها تنتمي نمطياً إلى بلدان المنشأ أو بلدان المقصد. وفي حين أن البلدان يمكنها أن تضطلع بكلتا الدورين، أي أن تكون بلدان منشأ ومقصد في آن، فإن معظم تدفقات الاتجار تكون إما خارجة (بما ينطبق عادةً على بلد المنشأ) أو داخلية (بما ينطبق عادةً على بلد المقصد). ومن بين البلدان التي قدمت معلومات عن جنسية المدانين أو الملاحقين أو المحقق معهم أو المعتقلين، وعددها ٤٨ بلداً، اعتبر أن ٢٤ بلداً تنتمي أكثر إلى فئة بلدان المنشأ فيما يخص الاتجار عبر الحدود، في حين اعتبر أن ٢٤ بلداً تستوفي بدرجة أكبر سمات بلدان المقصد.

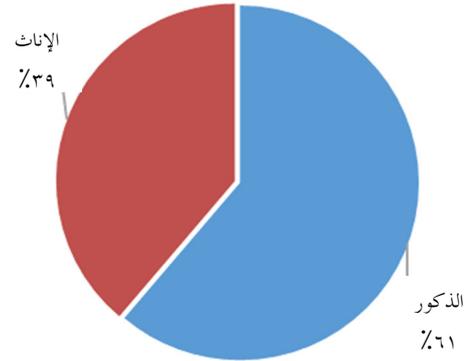
(٨) انظر UNODC, *Global Report on Trafficking in Persons 2012* (United Nations publication, Sales No. E.13.IV.1), p. 30

و *Global Report on Trafficking in Persons 2014* (United Nations publication, Sales No. E.14.V.10), pp 27-29

و *Global Report on Trafficking in Persons 2016* (United Nations publication, Sales No. E.16.IV.6), pp. 36-39

الشكل ٢١

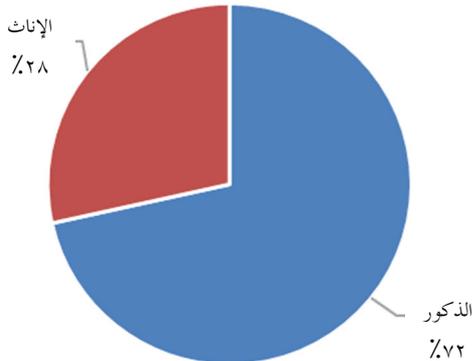
نسبة الأشخاص المحقق معهم أو الموقوفين في تم تجار
بالأشخاص في بلدان المنشأ النمطية، حسب نوع الجنس،
لعام ٢٠١٦ أو أحدث بيانات



المصدر: قاعدة بيانات مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة
الخاصة بالتقرير العالمي عن الاتجار بالأشخاص.

الشكل ٢٢

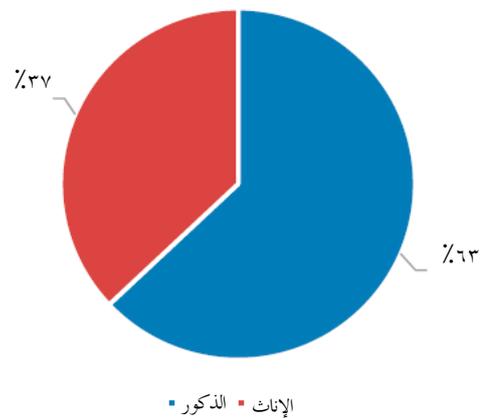
نسبة الأشخاص المحقق معهم أو الموقوفين في تم تجار
بالأشخاص في بلدان المقصد النمطية، حسب نوع الجنس،
لعام ٢٠١٦ أو أحدث بيانات



المصدر: قاعدة بيانات مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة
الخاصة بالتقرير العالمي عن الاتجار بالأشخاص.

الشكل ٢٣

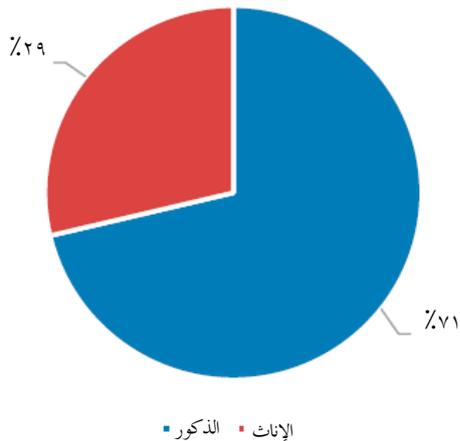
نسبة الأشخاص الملاحقين قضائياً في تم تجار بالأشخاص
في بلدان المنشأ النمطية، حسب نوع الجنس، لعام ٢٠١٦
أو أحدث بيانات



المصدر: قاعدة بيانات مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة
الخاصة بالتقرير العالمي عن الاتجار بالأشخاص.

الشكل ٢٤

نسبة الأشخاص الملاحقين قضائياً في تم تجار بالأشخاص
في بلدان المقصد النمطية، حسب نوع الجنس، لعام ٢٠١٦
أو أحدث بيانات



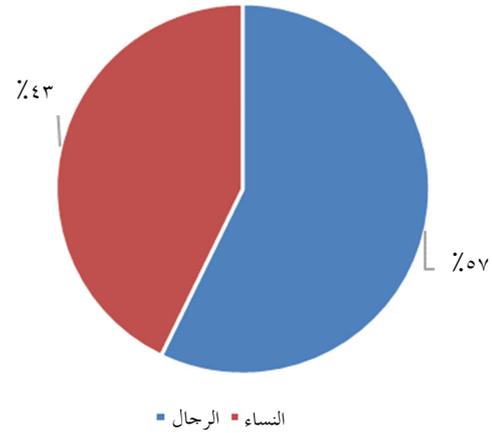
المصدر: قاعدة بيانات مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة
الخاصة بالتقرير العالمي عن الاتجار بالأشخاص.

الشكل ٢٥

نسبة الأشخاص المدانين في تهم اتجار بالأشخاص في

بلدان المنشأ النمطية، حسب نوع الجنس، لعام ٢٠١٦

أو أحدث بيانات



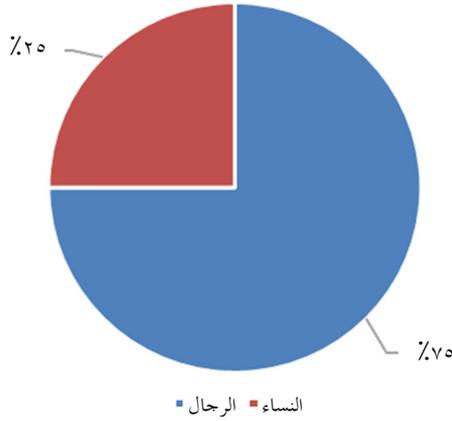
المصدر: قاعدة بيانات مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة الخاصة بالتقرير العالمي عن الاتجار بالأشخاص.

الشكل ٢٦

نسبة الأشخاص المدانين في تهم اتجار بالأشخاص في

بلدان المقصد النمطية، حسب نوع الجنس، لعام ٢٠١٦

أو أحدث بيانات



المصدر: قاعدة بيانات مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة الخاصة بالتقرير العالمي عن الاتجار بالأشخاص.

باء- نظام العدالة الجنائية

٢٥- الجريمة نشاط يهيمن عليه الذكور أساساً بحيث إنهم يستنزفون معظم موارد العدالة الجنائية في كل بلد من البلدان التي يحتفظ مكتب المخدرات والجريمة بسجلات بشأنها. ووفقاً للبيانات المستمدة من ١٠٨ بلدان ما بين عامي ٢٠٠٣ و٢٠١٦، يشكل الرجال أكثر من ٨٠ في المائة من البالغين المدانين. وإضافةً إلى ذلك، يشكل الذكور البالغون أكثر من ٩٠ في المائة من المحتجزين، وهو ما قد يجسد الطابع الأكثر خطورة للجرائم التي يرتكبها الذكور.

٢٦- وتشكل النساء في كل مكان أقلية من السجناء، إذ تقل نسبتهن عن ١٠ في المائة. وعلى الصعيد القطري، هناك اختلافات كبيرة فيما يتعلق بنسبة السجينات. وأسباب ذلك غير واضحة حيث تتباين بدرجة كبيرة في كثير من الأحيان سمات الجريمة لدى البلدان التي تتشابه فيها نسب السجينات. فعلى سبيل المثال، تتماثل نسب السجينات لدى بعض بلدان أمريكا الوسطى ذات الارتفاع الشديد في معدلات جرائم القتل وبلدان تتسم بالانخفاض الشديد في معدلات جرائم القتل في آسيا.

٢٧- ويستحوذ الرجال على أغلبية موارد العدالة الجنائية بطريقة أخرى، وهي فرص العمل. فالرجال يشكلون أكثر من ٨٠ في المائة من أفراد قوات الشرطة على الصعيد العالمي. بيد أن ثمة بعض الاختلافات بين البلدان. ذلك أن بلدان البلطيق هي الأكثر اقتراباً من نقطة المساواة بين الجنسين، حيث تشكل النساء نحو ٣٥ في المائة من أفراد الشرطة. بيد أنه على الصعيد العالمي، فإن

نحو النصف فقط من جميع القضاة والموظفين القضائيين من الرجال، وفي العديد من بلدان أوروبا الشرقية- وبعض البلدان الغربية- تشكل النساء أغلبية الموظفين القضائيين. وتمشياً مع ارتفاع عدد السجناء الذكور، يشكل الرجال أكثر من ٧٠ في المائة من موظفي السجون في جميع أنحاء العالم.

ثالثاً- العمل صوب تحسين البيانات

٢٨- في عام ٢٠١٨، واصل المكتب، بصفته القيم على التصنيف الدولي للجريمة للأغراض الإحصائية، الذي أقرته في عام ٢٠١٥ اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة وكذلك المجلس الاقتصادي والاجتماعي بناءً على توصية لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، تقديم المساعدة التقنية والمشورة إلى البلدان المنخرطة في تكييف إحصاءاتها الوطنية عن الجريمة لتلائم التصنيف الدولي. وعُقدت حلقات عمل تدريبية إقليمية بشأن تنفيذ التصنيف الدولي في بريدجتاون لفائدة منطقة الكاريبي في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، وفي بودفا، الجبل الأسود، لفائدة منطقة غرب البلقان في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، وفي طشقند لفائدة منطقة آسيا الوسطى في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. وعُقدت حلقات عمل وطنية بشأن التصنيف الدولي للجريمة للأغراض الإحصائية، في بوينس آيرس في نيسان/أبريل ٢٠١٨، وكذلك في ماشاكوس، كينيا، وفي سيتا، أوغندا، في أيار/مايو ٢٠١٨.

٢٩- وعلى غرار السنوات السابقة، واصل المكتب في عام ٢٠١٨ جمع البيانات عن جرائم مختارة وعن كيفية تسيير نظم العدالة من خلال دراسة الأمم المتحدة الاستقصائية لاتجاهات الجريمة وعمل نظم العدالة الجنائية، ونشر سلسلة بيانات محدثة على بوابة البيانات الجديدة الخاصة به.^(٩) واستمر توسيع شبكة جهات الوصل الوطنية المعنية بتنسيق الردود الوطنية على الدراسة الاستقصائية بحيث باتت تضم أكثر من ١٤٠ بلداً ومنطقة. وسعيًا من المكتب لمواصلة تعزيز شبكته الخاصة بجهات الوصل وزيادة جودة البيانات المقدمة، عقد اجتماعه الثاني المشترك بين جهات الوصل المعنية بدراسة الأمم المتحدة الاستقصائية لاتجاهات الجريمة وعمل نظم العدالة الجنائية وأعضاء الفريق الاستشاري التقني للتصنيف الدولي للجريمة للأغراض الإحصائية، في ليما يومي ٧ و٨ حزيران/يونيه ٢٠١٨، وحضره أكثر من ٧٠ مشاركاً من ٣٢ بلداً وسبع منظمات دولية.

٣٠- وإضافةً إلى ذلك، واصل المكتب تقديم المشورة المحددة الأهداف والمساعدة التقنية والتدريب إلى الدول الأعضاء بهدف تعزيز الإحصاءات الإدارية بشأن الجريمة والعدالة الجنائية. وتشمل الأنشطة في هذا المجال المساعدة التقنية بشأن إجراء استقصاءات الإيذاء الإجرامي في عدد من بلدان أمريكا اللاتينية بالتعاون مع مركز الامتياز المعني بالمعلومات الإحصائية بشأن الحوكمة والإيذاء والأمن العام والعدالة، الذي يشترك في إدارته المكتب والمعهد الوطني للإحصاء والجغرافيا في المكسيك، في مدينة مكسيكو. كما قدم مركز الامتياز العديد من الدورات الإلكترونية الناجحة بشأن استقصاءات الإيذاء الإجرامي باللغتين الإسبانية والإنكليزية. وعُقدت أحدث دورة

(٩) متاحة على العنوان: <https://dataunodc.un.org/crime>

إلكترونية من تشرين الأول/أكتوبر إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، وضمت مشاركين من سبعة بلدان في أفريقيا والقارة الأمريكية وآسيا.

٣١- وفي إطار منظومة الأمم المتحدة، يتولى المكتب مسؤولية جمع البيانات والبيانات الوصفية المطلوبة لرصد المؤشرات المختلفة المتصلة بأهداف التنمية المستدامة، مع التركيز على الهدف ١٦ (التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمَّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات). ويقدم المكتب بانتظام البيانات والبيانات الوصفية بشأن العديد من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة التي توجد بشأنها بالفعل منهجية راسخة ونظام لجمع البيانات، بما في ذلك القتل العمد والاتجار بالأشخاص والاحتجاز السابق للمحاكمة. وبضطلع المكتب بعمل منهجي مكثف فيما يخص مؤشرات أهداف التنمية المستدامة الأخرى المدرجة تحت مسؤوليته والتي لا توجد بشأنها بعد مثل تلك المنهجيات، وذلك بغية وضع معايير إحصائية متفق عليها من أجل رصد التقدم المحرز بشأن أهداف التنمية المستدامة.

٣٢- وفي هذا السياق، واستناداً إلى المدخلات والتعليقات التي قدمتها العديد من الدول الأعضاء، في عام ٢٠١٨، انتهى المكتب من إعداد ونشر دليل الدراسات الاستقصائية للفساد، الذي يمثل إسهاماً كبيراً في تعزيز استخدام تلك الدراسات الاستقصائية لرصد المؤشرين ١٦-٥-١ و ١٦-٥-٢ من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة.^(١٠)

٣٣- وقدم المكتب أيضاً المساعدة التقنية والمشورة إلى عشرات البلدان بشأن جمع البيانات عن الاتجار بالأسلحة النارية. ففي عام ٢٠١٨، أُطلقت مجموعة سنوية جديدة من البيانات بشأن الاتجار بالأسلحة النارية، وهي استبيان تدفقات الأسلحة غير المشروعة، كي يتسنى للدول الأعضاء أن تبلغ سنوياً عن الجهود المبذولة للحد من الاتجار بالأسلحة النارية وإتاحة رصد التقدم المحرز بشأن المؤشر ١٦-٤-٢ من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة. وإضافةً إلى ذلك، أُحرز تقدم جوهري بشأن وضع إطار منهجي لقياس المؤشر ١٦-٤-١ من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة بشأن التدفقات المالية غير المشروعة، وفي عام ٢٠١٨، أعد المكتب مبادئ توجيهية لفائدة مكاتب الإحصاء الوطنية لاختبار المنهجية في بلدان رائدة في أمريكا اللاتينية.

٣٤- ومن أجل تحسين المعلومات الإحصائية عن الجرائم المتعلقة بالحياة البرية، وفي ضوء العمل المضطلع به في إعداد النسخة المقبلة من التقرير العالمي عن الجرائم المتعلقة بالحياة البرية، واصل المكتب تطوير قاعدة البيانات العالمية للمضبوطات من الأحياء البرية (World WISE) فيما يتعلق بالاتجار بأنواع النباتات والحيوانات البرية الخاضعة للحماية. وفي هذا السياق، وافقت اللجنة الدائمة لاتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض، في اجتماعها

(١٠) متاح على الرابط التالي: www.unodc.org/unodc/en/data-and-analysis/corruption.html

السبعين، على المقترح المقدم من المكتب بتوفير إطار طويل الأجل ومستدام لجمع ومعالجة وتخزين ونشر البيانات التي تُجمع من خلال التقارير السنوية عن التجارة غير المشروعة في إطار الاتفاقية.

٣٥- وفيما يتعلق بالاتجار بالأشخاص، يقدم التقرير العالمي عن الاتجار بالأشخاص لعام ٢٠١٨، الذي يشمل ١٤٢ بلداً، لمحة شاملة عن أنماط وتدفعات الاتجار بالأشخاص. وتعرض ثلاثة موجزات بحثية منشورة في عام ٢٠١٨ تنفيذ منهجية تقدير النظم المتعددة المبتكرة لتقدير العدد الإجمالي لضحايا الاتجار بالأشخاص من أجل تحسين دقة قياس المؤشر ١٦-٢-٢ من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة. ويبيّن تطبيق تلك الطريقة في البلدان الرائدة^(٣)،^(٤)،^(٥) كيف أن التقديرات الخاصة ببعض أشكال الاتجار تبدو أقل من الواقع في حال الاكتفاء بمراعاة حالات الاتجار المكتشفة رسمياً.

٣٦- وفي عام ٢٠١٨، نشر المكتب أيضاً الدراسة العالمية عن تهريب المهاجرين ٢٠١٨، وهي المرة الأولى التي تُنشر فيها هذه الدراسة الدورية. وتبيّن الدراسة أن دروب تهريب المهاجرين تؤثر في كل جزء من العالم، وتقدم معلومات مفصلة عن دروب التهريب الرئيسية، مثل حجم التهريب على طول هذه الدروب وخصائص المهريين والمهاجرين المهريين، وأساليب عمل المهريين والمخاطر التي يواجهها المهاجرون المهريون.

رابعاً - الاستنتاج

٣٧- يمكن لتحليل الفروق بين الجنسين أن يوفر فهماً أوسع لأوضاع الجريمة وأداء نظام العدالة الجنائية في مختلف أنحاء العالم. وكثيراً ما يكون للجريمة تأثير مختلف على الرجال والنساء. ففي حين تقع النساء ضحايا لبعض الجرائم أكثر من الرجال، فإن معظم ضحايا الجريمة في جميع أنحاء العالم هم من الرجال. كما يشكل الرجال معظم الجناة والسجناء.

٣٨- وعند النظر في جرائم القتل، يلاحظ أن الرجال يشكلون أغلبية واضحة من الضحايا. بيد أن النساء يشكلن معظم ضحايا القتل على يد عشير حالي أو سابق. وفي كلتا الحالتين، يكون الجناة في معظم الأحيان من الذكور. وفي البلدان التي ينخفض فيها معدل جرائم القتل بوجه عام، يعزى هذا الانخفاض أساساً إلى الانخفاض في معدلات جرائم قتل الذكور. وفي حين أن الجهود الرامية إلى منع جرائم القتل ينبغي أن تهدف إلى حماية جميع الضحايا المحتملين، بمن فيهم النساء والرجال والفتيات والفتيان، ينبغي للجهود الوقائية المحددة من أجل خفض المعدل الإجمالي للقتل أن تستهدف الرجال، جناتاً كانوا أم ضحايا. ويشكل الشبان بصفة خاصة نسبة كبيرة من ضحايا جرائم القتل في البلدان التي تتسم بارتفاع معدل جرائم القتل. ولذا ينبغي أن تكون هناك جهود خاصة للوقاية تستهدف هذه الفئة.

٣٩- أما فيما يخص الاتجار بالأشخاص، فإن الصورة مختلفة للغاية، حيث إن النساء والفتيات يمثلن الفئة الرئيسية لحالات ضحايا الاتجار بالبشر المكتشفة في معظم البلدان. كما تدان النساء باعتبارهنّ مرتكبات لجرائم الاتجار بالأشخاص أكثر من إدانتهن لارتكاب الجرائم الأخرى.

ومع ذلك، يُتجر بالرجال والفتيان أيضاً، ولكن على الأغلب لأغراض تندرج ضمن الفئة الإحصائية "أغراض أخرى" مقارنة مع هو الحال فيما يخص النساء، حيث إن الرجال والفتيان هم المجموعة الرئيسية التي تتعرض للابتجار لأغراض العمل القسري.

٤٠ - وتُظهر البيانات أن الرجال يشكلون أغلبية نزلاء السجون في جميع المناطق. كما يشكل الرجال معظم عناصر قوات الشرطة في العالم. وثمة دلائل واضحة على أن الجريمة نشاط يهيمن عليه الذكور في جميع أنحاء العالم. ويشكل الرجال نسبة مفرطة الارتفاع من الجناة. ومن الطبيعي أن تعالج جهود منع الجريمة جميع فئات الضحايا والجناة. بيد أنه فيما يتعلق بجرائم مثل القتل، ينبغي أن تشمل الجهود الرامية إلى الحد من الإجرام اعتماد أساليب منع الجريمة التي تستهدف الرجال والفتيان على وجه التحديد، وكذلك اتخاذ التدابير الكفيلة بتخفيف الظروف التي تزيد من التعرض للسلوك الإجرامي.